

كاريكاتير : جمعة



إرهابية . بل يتم الاشتباك بين الأطراف التي تجمعها بسببها .. وليس بعيدا عن الأذهان ذلك الشخص الذي يحمل اسم مصطفى شلبي وقتل في نيويورك ، بسبب خلافات حول هذه التبرعات وطريقة اقتسامها مع عمر عبد الرحمن وجماعته هناك .. وهو ما يعني أن هذه الأموال كانت نهية ، بجانب أنها كانت توجه لأهداف قذرة .

وفي السياق نفسه كانت هناك تبرعات تجمع عن طريق منظمة المساعدة الإسلامية ، التي كان يشرف عليها يوسف إسلام مطرب البوب البريطاني ، وكان اسمه دكات ستيفن ، بعد أن أسلم في عام ١٩٧٧ ، وانضم للأفغان .. وكانت هناك أموال أيضا من حزب الجماعة الإسلامية في باكستان بمساعدة سابقة من عناصر مخابراتية باكستانية .

وبالتالي ، مع كل هذه الأموال كان يتم دفع ٢٠ ألف جنيه لكل دليل سوداني يقوم بتدريب الفغانى مصرى عائد عبر ربوب الصحراء على الحدود المصرية السودانية .. وهي عملية معقدة جداً كانت تتعطل حين يشعر الدليل بأنه مراقب .

أحد أهم مصادر التمويل أيضاً ، والتي لم تزل تدفع بالدماء في شرايين هذه التنظيمات هي منظمات الإغاثة الإسلامية .. التي نشأت .. ربما لهذا الغرض خصيصاً - في ٦٠ دولة ، حيث يمثلها ٩٠ مكتباً على الأقل .. متواجدة في أماكن تبدأ بأفغانستان ولا تنتهي بالبوسنة والصومال وطاجيكستان .. وهذه المنظمة لم تكن غطاء فقط .. حيث وظفت فيها عناصر من كل لون ونوع إرهابي .. وإنما كانت أيضاً وسيلة تدريب وتنمية واستقبال وتوفير مواقع وأماكن اختفاء .. تحت شعارات براءة والمؤسف أن هذه المنظمة تعمل بأموال زكاة يدفعها مسلمون ، ربما نرى يعرف أغلبهم أين تذهب أموال زكاتهم ، وقد لوحظ هذا بالطبع في عدة دول .. وسجلت مصر ذلك في أحد اجتماعات وزراء الداخلية العرب على رأس وزير داخليتها السابق اللواء حسين الإلي الذي أكد أن أموال الزكاة تنقل إلى الإرهاب ، ووقتها رد وزير الداخلية السعودي قائلاً أنه إذا كانت أموال الزكاة توجه إلى غير طريقها المشروع فإن ذلك يجب أن يتوقف فوراً .

وربما حدث ذلك .. ربما يمكن المنظومة العريضة والمتنوعة للإرهاب في العالم كله لم تزل مستمرة .. ولا من أين تأتي هذه الأموال التي تستند في كل تلك التحركات في العالم بالمال .. تحركات إعلامية وتنفيذية تستغل الانتقال والاتصال والاجتماع

ثروته تبلغ مليار دولار .. ولا نهتم كذلك بهذه الحملة المضادة التي تقول أن بن لاين ليس ثرياً بهذا الحجم لأن ثروته عائلته كلها لا تصل إلى هذا الحجم .. وهو كلام غير دقيق .

لماذا لا نهتم ؟

لأنه كما قل مراقبون كثيرون أنه إذا كانت هناك ثروة بهذا الحجم فإنه يحتاج إلى عدد هائل من الذين يمكن لهم أن يتابعوا أعماله وشركائه حتى لا تتوقف ، ولأنه لو كان ذلك فإنه بالتالي سوف يكون معروفا ومرصودا في عالم كوتى متقارب يعرف فيه كل طرف دبة النملة ، عن الآخر .. ولأنه لو نجح حصار بن لاين المالي هذا فإنه النهاية لن يوت من الجوع .. وإن يتوقف إرهابه .. فالصادر التي تمول وتعمل غيره معروفة وواضحة .. ولكننا نبحث عن يكتم أنفاسها بحق .. ونبحث تمثيل .. حتى يمكن بعد ذلك كتم أنفاس الإرهاب .

تدعم نشاط الفلاحين الغلابة .. وعرفنا ظاهرة السطو المسلح على محلات الذهب .. ولعل أشهر مثل في هذا السياق هو تلك العملية الكبرى التي قام فيها عدد من أعضاء ما يسمى بالجماعة الإسلامية بإغلاق شارع الجمهورية في مدينة طهطا بسوهاج حيث محلات المجوهرات .. واستولوا على محتويات عدة محلات قدر وزنها بـ ٢ كيلو ذهب .

المثير في الأمر أن واحدة من عمليات التمويل بالسرقة تلك بلغت حصيلتها ذات مرة ، بعد سطو على بنك قرية صغير ، نحو ١٧٠ جنيها فقط لا غير .

ومن المخدرات إلى السرقة .. يلقب الأبرياء احزن ..

في هذا السياق لا نهتم بهذه التقديرات التي تقول أن ثروة بن لاين بلغت ٣٠٠ مليون دولار ، والتي تقول أن لديه شركات ومصانع ومعاملات تجارية .. فقد قالت تقديرات من قبل أن

وشراء اللازم وتهريب من يحتاج أن يهرب .

مصر في إطار هذا واجهت هذا الأمر بمراقبة جيدة لمناخ التمويل ، واستعانت باستراتيجية تجفيف منابع الإرهاب .. وكان من بين جنود هذه الاستراتيجية قطع خطوط الاتصال والتمويل .. وقد انكشفت نتيجة هذه السياسة بسرعة .. حين بدأت تظهر على الساحة هذه التقلية الإرهابية المعروفة باسم الاستحلال .

والاستحلال فتوى أصدرها الإرهابي الحبيس في أمريكا عمر عبد الرحمن ، ومعناها أن هذا المجتمع - حسب رايه - كالر ، تستحل أمواله كما يستحل بشره .. وبالتالي يجوز أن تسرق بضائعه وفلوسه لصالح تمويل الأنشطة الإرهابية .. وبالتالي عرفنا ظاهرة السطو المسلح على فروع بنك التنمية الزراعية .. تلك البنوك التي

رسالة خاصة

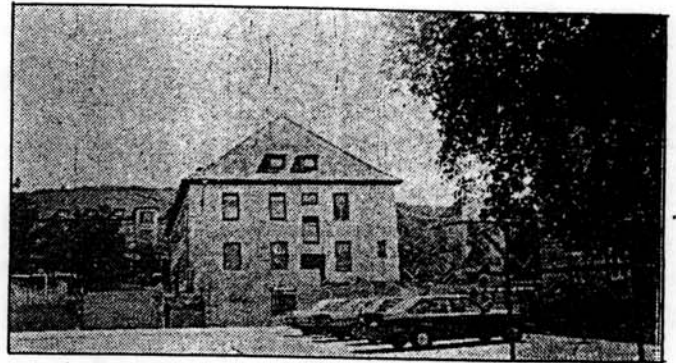
قضاة ألمان قالوا لنا:

متطرفون مصريون.. نصبوا علينا

- شهادات مزورة ومقالات مضروبة لتأكيد الاضطهاد الوهمي
- بيوت ألمانية خاصة ازدحمت باللاجئين الكاذبين فأسموها المخازن
- مزايا اللجوء: إقامة شرعية وإعانة مالية وطعام مجاني وحماية أمنية

◆ فرانكفورت : دسوقي سعيد

في بداية الأسبوع الماضي خرجت من لندن تقارير تؤكد أن بريطانيا .. التي تحولت إلى مركز للمتطرفين - بحثت وتبحث طرد هؤلاء من أراضيها .. والخبر معناه واضح .. ويشير إلى الحرج البالغ الذي وجدت فيه دول أوروبا نفسها بعد الأحداث الإرهابية الأخيرة .. لأن هذه الدول أوت وحفت وساعدت الإرهابيين تحت ستار اللجوء السياسي المزعوم .



معسكر اللجوء السياسي إشفنبورج بألمانيا



القضاة الألمان من اليمين القاضي تاتسكي ثم القاضي جرون والقاضي فيجاند

متطرفون مصريون .. نصبوا علينا

وفي هذا الأسبوع نحن نتفرد بعدة لقاءات مع قضاة المثل، كشفوا في حواراتهم معنا، أسراراً مثيرة .. توضح حجم ونوع وشكل الأعباء التي يمارسها هؤلاء، وتعرفنا دول أوروبا - للهروب من القانون في الدول التي قتلوا فيها الأبرياء وسفكوا فيها الدماء - قبل أن نبدأ لابد أن نقول أنه ليس هناك أسهل من اللجوء السياسي إلى ألمانيا وهولندا وإنجلترا وسويسرا والنمسا والسويد والنرويج والدانمارك .. فهذه قائمة الدول المشهورة بمنح حق اللجوء السياسي وينتشر بها مئات من المصريين وطبعا العرب وجنسيات أخرى .. وتأتي ألمانيا - باعتبارها قادة الإرهاب في العالم - على قائمة هذه الدول وطبقا للإحصائيات الدولية الرسمية.

في ألمانيا بالذات ثغرة كان قد أعلن عنها الرئيس الراحل إنور السادات أثناء زيارة مستشار ألماني سابق لمصر في أحد المؤتمرات الصحفية .. هذه الثغرة هي أن القانون الألماني يتيح الفرصة لجميع البشر من جميع الجنسيات والديانات وجميع الألوان اللجوء إلى ألمانيا طلباً للحماية والأمان والاستقرار .. كاتعكس للماضي السياسي الألماني الذي يعانى من عقدة الاضطهاد النازي لليهود.

وقد استغل عديد من المصريين هذه الثغرة .. لأنها وسيلة للحصول على طريقة قانونية للإقامة في ألمانيا .. فادعوا أنهم مضطهدون دينياً وسياسياً وفكرياً ومطاردون من البوليس والحكومة .. بينما لا يعرف أحد عنهم شيئاً في مصر!

هكذا أصبح مبيض محارة سابق لاجئاً سياسياً بدرجة مضطهد في ألمانيا .. وصار طالب معهد فنى صناعي، وتاجر سيارات وميكانيكي وغيرهم .. لاجئين كل ذلك يحدث بعد أن تفشل الخطط الأولى كزواج من ألمانية أو الحصول على منحة دراسية أو عمل .. وبعد أن تنتهي التأشيرة السياحية يصبح الحل الآخر هو اللجوء السياسي.

هذه الحيلة لجأ إليها المصريون في الماضي (السبعينيات وبداية الثمانينيات) بحثاً عن مصدر رزق وتعلوفاً من الجنسيات الأخرى، وخاصة الفلسطينيين والعراقيين وغيرهم .. بعد أن احترقوا ذلك لطرف ببلادهم.

حتى قتل الرئيس السادات بدأت المطاردات الأمنية للجماعات المتطرفة .. فلجأ أيضاً بعضهم لاستخدام هذا الكارت .. هرباً من البلاد .. ولاستخدام الإمكانات المادية والتكنولوجية المتوفرة في هذه الدول من وسائل مواصلات حديثة وغيرها.

لواصله الهجوم على الحكومة المصرية من الخارج .. وهناك عدة آلاف أخرى من المصريين كانت تحارب في أفغانستان ضد الروس .. ثم في البوستان ضد الصرب .. وبعد انتهاء الحرب عد بعضهم إلى مصر وبعضهم بناء على أوامر قياداته اضطروا للبقاء في أوروبا نظراً للملاحقات الأمنية لهم .. ولأنهم معروفون، فانتشروا في هذه الدول الأوروبية وطلبوا اللجوء السياسي.

يتكلف طلب اللجوء السياسي مبلغ ٢١٠ مارك ألماني فقط .. تدفع لحام يختلق قصة حول .. وكيله .. الذي يزعم أنه هارب مثلاً من الفتنة بين المسيحيين والمسلمين .. أو أنه هارب من التجنيد والعقوبة التي يدعى أنها تنتظره في الإعدام .. أو كنت «مريبى ذقنى ومطلوب القبض على ..» ومنهم من ادعى أنه كان متعاطفاً مع الإخوان المسلمين ثم تعاون مع البوليس المصري ثم هدده الإخوان بالقتل وطردوه.

وتبدأ الخرجية الألمانية في التأكد من هذه المعلومات عن طريق الاتصال بسفارتها في مصر ويتضح غالباً أن صاحب المعلومات كاذب ويرفض طلب لجوئه .. ومع ذلك فهو يعيش في ألمانيا.

عادة ما يطلب المحامي الألماني مستندات أخرى .. هي غالباً مقالة أو أى موضوع أو تحقيق صحفي نشر في جريدة مصرية أو عربية .. ويفتح المحامي الملف ويعطيه للاجيء ليقدّمه لإدارة بوليس الأجانب.

وهناك من قلم بتغيير دينه .. مثل المسلمة التي قالت أنها أحببت مسيحياً وهربت معه .. وأخرى هربت من الختان في مصر وطلبت حمايتها في ألمانيا!

السيناريو بعد ذلك محفوظ ومكرر .. مجرد روتين .. وأمثلة من نوع أين تسكن؟ وأين تاكل؟ ثم يقدم للاجيء لشك آخر لاستلام معونة مادية قدرها مائة مارك ألماني أسبوعياً .. بجانب الأكل والشرب .. ثم يتم سحب جواز سفره وترحيله إلى أحد المعسكرات في مدينة ميونيخ حيث يوجد مبنى ضخيم كجيم سكني .. وفي أشفنبورج حيث توجد معسكرات سابقة للجيش الألماني وهي مدينة صغيرة على بعد ساعة من فرانكفورت.

وتقوم جمعيات خيرية بصرف إعانات أسبوعياً (مثل كارتيليس) .. فضلاً عن بعض الملابس المستعملة .. كما أن بعض اللاجئين يذهب إلى المراكز الإسلامية القريبة للحصول على الطعام والصلاة هناك.

بعد فترة أخرى يتم ترحيلهم إلى مدن ألمانية أخرى طبقاً للتوزيع الجغرافي في الولايات الألمانية كلها وطبقاً للقانون كل ولاية والعهد المسوح بقبوله .. حيث

يحصل اللاجيء على غرفة في شقة بها عدة حجرات .. كل غرفة بسرييرين .. وغالباً ما يعيش في الشقة لاجئون من نفس الجنسية .. ممنوع عليهم العمل أو الدراسة .. فقط: الأكل والشرب والنوم لحين البت في طلبات لجوئهم.

ويقوم البعض ممن يبحثون فقط عن مقترن للرزق بالبحث عن عمل بدون تصريح .. وادخار الإعانة الأسبوعية .. ثم يعود بعد شهر أو سنوات لبلده ولا أحد يعلم في مصر بما يحدث .. ويستقر آخرون ويتزوجون من ألمانيات.

وبشكل دقيق فإن الإحصائيات الدولية والدراسات أثبتت أن ٩٥٪ من طالبي اللجوء السياسي كاذبون في أقوالهم وادعاءاتهم.

وقد كانت ألمانيا وجميع الدول الأوروبية تعلن من قانون اللجوء السياسي حتى تم تعديله في عام ١٩٩٣ .. ثم عام ١٩٩٥ .. فلم يكن هناك في ألمانيا عدد كاف من الموظفين لإنهاء إجراءات هذه الأعداد الغفيرة من طلبات اللجوء .. بل إن أماكن الإعاشة ومعسكرات اللاجئين والعنابر التي لا تتسع سوى لـ ٦٠ فرداً كانت تمتلئ بـ ٢٠٠ فرد .. ولذلك اطلقوا على هذه الملاجيء (المخازن).

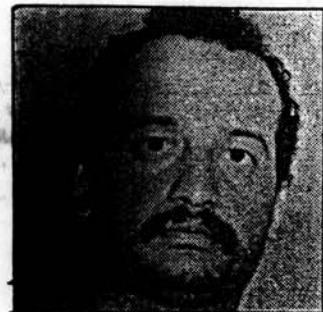
وتغير الوضع الآن للأفضل وبعد أن سمح التعديل الجديد بالقانون ببدء الإجراءات في المطار وعند الوصول والتأكد من الأوراق الرسمية والمستندات الدالة على طلب اللجوء .. والكشف عليها ويمكن بعدها طرد المدعى أو إبعاده من المطار إلى الدول الأخرى.

هنا نذكر أمثلة رقمية لعدد حالات اللجوء المؤكدة في دول أوروبا .. ففي هولندا تصل عشر حالات مصرية سنوياً .. بينما يبلغ عدد المقيمين في هولندا نحو ٢٥ ألفاً .. وتمنح السفارة الهولندية في القاهرة حوالي ألف تأشيرة دخول سنوياً .. وفي سفارة السويد (حوالي ٢٨ حالة) وفي النرويج (لا يتعدى العدد أصابع اليد الواحدة) .. وفي سفارة سويسرا يزيد العدد ليصل إلى ٧٠ .. ثم في ألمانيا إلى ٤٦١ طلباً .. منح ١٤ منهم حق اللجوء .. ويجب أن نقول هنا أن تلك هي إحصائيات عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

في هذه الدول يسمح للاجئين اللاجئين السياسيين بالعمل في السياسة في إطار القانون العام .. ويمكن رفض أو تحديد العمل السياسي للاجئين عندما يفرض بالتعايش السلمي بين الألمان والأجانب أو بين الجماعات الأجنبية المختلفة أو عندما يخل بالأمن العام والنظام .. وبصفتي عضواً في نقابة الصحفيين

في الاتحاد الدولي ومن خلال عمليات البحث التي كتبت أجريها عن اللاجئين المصريين في ألمانيا .. فقد طلبت من البوليس الألماني ترتيب زيارة لمعسكرات اللجوء في كل من ميونيخ وأشفنبورج .. حيث التقيت في إحداها مع أحد اللاجئين المصريين الذي ادعى أنه مضطهد ومطلوب قتله في مصر ولا يستطيع السفر إلى أية دولة عربية .. وفي حوارى معه قل أنه مؤسس الجماعة الإسلامية في الإسكندرية وكان مسجوناً (استقبال طرة) وظل مراقباً حتى استصدر جواز سفر وهرب إلى الأردن ومنها إلى اليمن ومن هناك حصل على تأشيرة دخول باكستان عن طريق (بيت المجاهدين) في صنعاء.

وبدأت قصة هروبه بعد أن اتصلت به القيادة في باكستان وبيشاور ليسافر إليهم بعد ملاحقات رجال الأمن المصريين له .. وأقرت بأنه : تلميذ عمر عبد الرحمن واحد أعضاء المجلس



أمين القذافى
قبل إنه لجأ إلى سويسرا

العسكري والف كتباً عن طرق تغيير الأنظمة .. هناك تولى تدريب الأفراد .. بعضهم مصريون وآخرون عرب وفلسطينيون ومن كسرع على استخدام السلاح واستمر ذلك أربع سنوات .. درب خلالها ما يقرب من ٦٠٠ فرد في مجموعات.

الإرهابى المصرى أكمل قصة هروبه حين قل أنه سافر إلى البانيا وتزوج وعاش بعد انتهاء الحرب في أفغانستان .. وبناء على تعليمات من قيادته .. كان عليه الهروب مرة أخرى من البانيا وبعد مطاردات أجهزة المخابرات الألبانية له .. حصل على جواز سفر البانى (مزور) إلى جنيف ثم جواز سفره المصرى .. وسافر إلى رومانيا ثم أرسل في طلب زوجته ولكنها لم تحصل .. فاضطر للرجوع مرة أخرى لالبانيا ولم يعلم أحد برجوعه لأنها دولة متخلفة جداً ولا يوجد بها كمبيوتر .. على حسنة قوله .. ثم حجز على شركة طيران إلى مصر ..

على أن يكون الترانزيت في ألمانيا .. ودفع المبلغ بالكامل حتى لا يشك أحد فيه .

إلا أن الموظفين في مطار ألبانيا رفضوا خروجها لأنها لا يحملان تأشيرة لألمانيا . فاقنعهم حتى وافقوا على سفرهما ووصلا لألمانيا وعندما صعد قائد البوليس الألماني أخيره بأنه سيلى ومطلوب قتله وطلب اللجوء السياسي لألمانيا . أخذ الضابط وبعد تحقيق بسيط معه استدعى سيارة الإسعاف لزوجته الحامل . وقام بتسليم جواز سفره المصري والألماني وعنده محام يتولى نيابة عنه الإجراءات مع المحكمة الألمانية .. وبدأت رحلته أخرى .

وأضاف : (صفني كلاجئ سياسي هي آخر ورقة تلعب بها بعد المطاردات الأمنية لنا . مع العلم بأن هناك كثيرين من الجماعة موزعون في أوروبا ، والكثير منهم في ألمانيا ، وعندي فرصة أكيدة



ياسر السري
لاجئ في لندن

للبقاء . وحتى لو رفضت المحكمة طلبى للجوء) .

وأمام هذه الثقة ظل سؤال يتردد في ذهني وهو : كيف يحكم القاضي الألماني في هذه القضية ؟ وعلى أى أساس يمنح حق اللجوء السياسي للمصريين ؟ وهل يستطيع أن يفرق بين الإرهابي . ومن يسمى نفسه (بالسنى الملثم) ؟

وشاعت الصدفه وحدها أن تجيب عن تساؤلاتي . وعندما كنت مدعوا مع اصدقاء المنى آخرين إلى حفل حضر إليه صديق المنى . ضابط بالبوليس واكمل دراسته ثم أصبح قاضيا اكتشيت انه بالصدفه قاض بيت له طلبات اللجوء السياسي وحكى لي عن زيارتي لمسكرات اللجوء وتحقيقاتي في هذا الموضوع . وطلبت منه السماح لي بزيارته في مكتبه . ورحب بذلك .

وفي الميعاد المحدد توجهت إلى حي « بوكهليم » في مدينة فرانكفورت . الذي تقع فيه الجامعة . ومبنى المحكمة

الإدارية .. ودلني الحارس على مكتب القاضي (فيجاند) .. وبمجرد وصولي قام بالاتصال بزملائه القاضي « جرون » . والذي يدخل في دائرته اللاجئون من مصر . وحضر معه زميله في نفس الدائرة القاضي « تاتسكي » . وطرحت عليهم سؤال الذي شغلني طول الوقت :

كيف يستطيع القاضي أن يعرف اللاجئين الذي يستحق هذه الصفة ؟ وماهى قواعد منح اللجوء السياسي ؟ وهل يمكن أن يفرق القاضي بين الإرهابي وبين « السنى الملثم » . وهل عندما يطورده البوليس المصري لأنه يهدد ويروع الوطن والمواطن لا اعتنقه فكرة يهدد المجتمع . هل يعتبر مضطهدا في نظر القانون الألماني ؟

اجابني القاضي فيجاند : لا يستطيع القاضي الألماني إثبات ما إذا كان طلب اللجوء إرهابيا أو مطردا سياسيا .. ولنفترض انه إرهابي وقلم أو شارك أو خطط أو ساهم أو نفذ عمليات إرهابية في أنحاء الكرة الأرضية . ومطلوب القبض عليه . فإن مقدم الطلب لا يكتب ذلك ولا يعترف به في طلبه حق اللجوء السياسي .. بل يقول مثلا : إنه عضو في حزب . وأنه مطرد ومضطهد في مصر . أو يقول بأنه يعتنق فكر الإخوان المسلمين . ووزع منشورات مناهضة للحكم . وحضر اجتماعات مع آخرين . وشارك في مظاهرات . وقام بنشر كتابات علنية . وهو بهذه الأقوال والتصورات يحاول الحصول على حق اللجوء لألمانيا . ولا يعترف بأنه كان في أفغانستان . وقلم بتأسيس معسكر للجماعات الإسلامية هناك للتدريب العسكري والهدف منه هو مثلا قتل رئيس الدولة . وربما يقول بأنه كان يقاتل مع اليوسنيين ضد الصرب .. فهو لا يعترف بأى حل من الأحوال بأنه إرهابي .

وقال القاضي جرون . والذي تدخل مصر في دائرته : انه شخصيا لم يمنح حتى الآن مصريا من الجماعات الإسلامية حق اللجوء لألمانيا . لأن الطلبات ملزات تحت الدراسة والتحقيق . وليست هناك قرارات نهائية بل مؤقتة . وأن طلبات اللجوء من مصر مقارئة بالدول الأخرى التي تدخل أيضا في دائرته مثل تركيا ويوغوسلافيا قلبا جدا .

ثم أضاف : وهذا لا يعنى أن طلب اللجوء السياسي من الجماعات الإسلامية أو من جماعة الإخوان المسلمين . عندما يتقدم بطلب للمحكمة الإدارية في فرانكفورت تكون فرصته في الحصول على حق اللجوء مستحيلة . ولكنها تأخذ بعض الوقت . خاصة عند التناقض في الأقوال . وعلى كل فإن

الحالات الأربع التي في يدي لرصد فيها أن اثنين منهم قالا بأنهما من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين . وبالرغم من اعترافهما لم استطع تصنيفهما .

● سألته هل هناك نساء بينهم ؟ كلهم من الرجال واعلمهم متفوتة .. عندي حالة عمرها ٢٥ سنة . وأخرى عمرها ٣٥ سنة . و٥٧ سنة . و٣٤ سنة .

ثم أخذ يتصلح الملفات التي أحضرها معه وقال : المصري الذي يبلغ عمره ٥٧ سنة . الطلب رفض من قبل . وقبل عدة سنوات رفض نهائيا .. ولكن من حقه أن يتقدم بطلب جديد . ويقدم أدلة أخرى أو أقوالا أخرى .

سألته : ماذا يعنى الرفض النهائي ؟ هل يغادر البلاد فوراً ؟

اجب : هذا يختلف من حالة لأخرى . ففي حالة المطرد مثلا أو عندما رفض طلب لجوئه هدد المصري بالانتحار (عمره ٣٣ سنة) . ولذلك سمح له بدخول البلاد . وهو موجود مبدئيا في ألمانيا . وحتى يتم بحث طلبه مرة أخرى .

ثم قاطعنا القاضي فيجاند قائلا : هذا هو قانون المطرد الجديد . والذي يسمح لمصري قادم من القاهرة مثلا إلى مطار فرانكفورت . ومعه جواز سفر مزيف بالدخول إلى منطقة الترانزيت قبل تحقيق بوليس الحدود معه . ويمكن تقديم طلب لجوء على أن يتم استجوابه من البوليس بالتفصيل . ويمكن بهذا التحقيق السريع استكشاف ما إذا كان طلب اللجوء كاذبا أو مطردا فعلا .. وعندما يكون مكتوبا على جبينه بأنه كاذب يكون القرار هو رفض طلبه . وإبعاده وبدون إبداء الأسباب . ويقوم بوليس الحدود بوضعه فوراً على الطائرة المتجهة إلى القاهرة . وطبعاً يمكنه العودة اختياريًا بإمضائه إقراراً بأنه سيفكر إلى القاهرة بنفسه . وعندما يرفض يرافقه أحد الضباط على الطائرة . إلا أنه يمكنه تقديم طلب آخر بصفة يتم رفعه للمحكمة الإدارية . ويطلب فيه إعادة إجراءات التحقيق وفي هذه الحالة يسمح له بدخول البلاد لإكمال الإجراءات .

وعن مصادر معلوماتهم عن المصريين والتحقيق من ادعائاتهم ؟

قال القاضي جرون : هناك تقارير دورية منتظمة من وزارة الخارجية الألمانية تعد بمساعدة السفارة بالقاهرة . وتعرف بـ (تقارير الحالة في مصر) . ومن جمعيات حقوق الإنسان الدولية . ومن معهد العلوم الأفريقية . والذي يمكن أن تحصل منه على أية أدلة معينة . ويتم جمع هذه المعلومات والتقارير مركزيا في مدينة « فيزيان » ثم يتم توزيعها على المحاكم المختلفة .

علاوة على الأحكام الصادرة والقرارات التي اتخذت بشأنها . وهناك مكتبة ضخمة من مصادر المعلومات تضم تقارير صحفية نشرت عن مصر . وخاصة في الجرائد الألمانية مثل رود دوتشه تسيونج . فرانكفورتر الجملينه . أو مجلة دير شبيجل وتصل كلها إلى مكاتبنا .

قمت بزيارة هذه المكتبة في محكمة فرانكفورت الإدارية . وهى مكتبة قانونية كبيرة بها أجهزة كومبيوتر متصلة بعدة مراكز وأبحاث وهيئات قضائية ومعاهد تتيح المعلومات والتقارير عن جميع الجماعات الإسلامية في مصر بل وفي العالم . وتاريخها وكل ما يضاف إليها من معلومات بصفة منتظمة ومستمرة . مثلا وصلت ٢١٠ معلومات عن الإخوان المسلمين في خلال سنتين ٢٣ معلومة عن جماعة التكفير والهجرة . ١٢٧ معلومة عن الجماعة الإسلامية والجهاد .

كما أنها متصلة باكثر بنك للمعلومات في ألمانيا في مدينة فيزيان . ومعلومات عن جميع الدول وأنظمة الحكم فيها .. وأريت بنفسى ملفات كاملة على الكومبيوتر عن تاريخ الجماعات الإسلامية المختلفة . مثل الناجون من النار . تنظيم الجهاد . التكفير والهجرة . والجماعة الإسلامية . وأشهرهم جميعا ولجميع القضاة تنظيم الإخوان المسلمين لأنه اقدمهم طبعاً . وأعود مرة أخرى للحوار مع القضاة الألمان .

سألتهم : هل هناك مستندات يجب تقديمها من طلب اللجوء ؟

اجب القاضي تاتسكي : ليس بالضرورة . فهو غير ملزم بذلك . بل يستطيع أن يقدم مايراه مناسباً . ومع ذلك فعندما يذكر بأنه هارب من البوليس في مصر . ولم يستطع توفير الدليل على ذلك . ليس مهماً . وغير مطلوب منه .

● ماهى المدة التي يحتاجها القاضي للفصل في القضية ؟

— عام ونصف العلم على الأقل وربما تصل إلى سنتين . وهناك حالات وصلت حتى ٦ سنوات .

ويضيف القاضي تاتسكي : من الممكن أن تصل إلى ١٠ سنوات . ولكن الاتجاه العلم هو الفصل في خلال عامين على الأكثر .

● وماهو عدد طلبات المصريين ؟

— في عام ١٩٩٥ ٤٠٠ طلب من مصر . ومن يناير إلى مارس ١٩٩٦ وصل عدد الطلبات إلى ٤٠ منها ٢٤ طلباً جديداً .

١٦ طلباً تقدموا من قبل للحصول على اللجوء . ورفضت طلباتهم فتقدموا بطلب آخرى بطلبات جديدة .

١٦ طلباً تقدموا من قبل للحصول على اللجوء . ورفضت طلباتهم فتقدموا بطلب آخرى بطلبات جديدة .

١٦ طلباً تقدموا من قبل للحصول على اللجوء . ورفضت طلباتهم فتقدموا بطلب آخرى بطلبات جديدة .